



مداخلة النائب الحسن بنواري
عضو الفريق الاشتراكي بمجلس النواب
في اجتماع لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن
والبيئة

في مناقشة الميزانية الفرعية
للمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر برسم
سنة 2013

(اجتماع اللجنة يوم الأربعاء 7 نونبر 2012)

بعد افتراض ما يجب من حسن النية وحسن الظن اتجاه الأشخاص والأفراد مع تأكيد ما يجب من احترام ، وبعد تبرير السيد وزير العلاقات مع البرلمان المحترم لأسباب تأخره عن الالتحاق بأشغال اللجنة ، دون أن يتضمن تبريره مع الأسف أدنى اعتذار للحاضرين بالرغم مما تسبب فيه ذلك من تأخر انطلاق أشغال اللجنة رغم حضور السيد المندوب السامي في الوقت المحدد .

بعد هذا كله نرى أن السيد الوزير المحترم الذي خبرنا دهاءه لم يكن تأخره عن موعد اللجنة اعتباطيا وإنما قد يكون السيد الوزير يريد أن يوجه رسالة من خلال جعلنا ننتظر . ونتساءل لمن يريد السيد الوزير أن يوجه هذه الرسالة ؟ هل إلى السادة النواب المحترمين ، أعضاء لجنة البنيات الأساسية والطاقة والمعادن والماء والبيئة ؟ أم يريد السيد الوزير أن يوجه رسالة إلى السيد المندوب السامي ؟

بالنسبة للسادة النواب البرلمانين فهم ليسوا في حاجة إلى رسائل السيد الوزير الذي نطالبه بان لا ينسى أن يدرج في التقرير السنوي لوزارته أن السيد وزير العلاقات مع البرلمان تأخر عن موعد اللجنة وتسبب في توقف أشغالها لأزيد من نصف ساعة . لكننا نرجح أن تكون الرسالة موجهة إلى السيد المندوب السامي ، ومرد ذلك الترجيح هو طريقة تعامل السيد الوزير مع قطاع المياه والغابات ومحاربة التصحر . ويتجلى ذلك في طريقة تعامله مع الاسئلة الموجهة لهذا القطاع سواء الشفوية او الكتابية منها ، وبين يدي جواب عن سؤال كتابي حول الاضرار التي يتسبب بها الخنزير البري ، الذي لم يكلف السيد الوزير نفسه عناء توقيعه رغم كون ادارة المياه والغابات وفرت عناصر الاجابة . ونتساءل لماذا لم يوقعه السيد الوزير؟ هل لكونه لا يريد ان يضع توقيعه بجانب معطيات خاصة بهذا القطاع ؟

كما يتضح موقف السيد الوزير من القطاع من خلال ما صرح به خلال جلسة الاسئلة الشفوية ليوم 22 اكتوبر 2012 كتعقيب عن ملاحظات السادة النواب بخصوص تصرفات السيد المندوب السامي . حيث اعتبر السيد الوزير تلك التصرفات بالأمر الخطير وان على السادة النواب التصدي لذلك بالدعوة الى استدعاء المندوب السامي الى اللجنة والقيام بلجن برلمانية للإطلاع على الحقائق .

ومن خلال التصرفات المتراكمة للسيد الوزير نتساءل عن طبيعة الانسجام الحكومي؟ وما عسانا ان ننتظره من جهاز تنفيذي تتقاذف اطرافه المسؤولية وتتبادل اللكمات بالكلمات ؟

بعد هذه التوطئة نعتبر في الفريق الاشتراكي ان مناقشة ميزانية المندوبية السامية للمياه والغابات لحظة هامة . لأنها تتيح لنا مساءلة هذا القطاع الاستراتيجي في المشروع التنموي الوطني . اقول استراتيجي بالنظر الى دوره الاقتصادي والاجتماعي ، واستراتيجي لأنه يقع في صلب الانشغالات الدولية. فدوره اساسي في الحفاظ على البيئية والتوازن الايكولوجي ومحاربة التصحر وتيسير التنمية المستدامة بكل ما تعنيه من استغلال عقلائي للموارد وتوريثها للأجيال المقبلة .

وتفترض هذه الأهمية ان يحاط القطاع بقوانين صارمة وبحكامه جيدة وان تكون العقوبات في حق ناهبي الغابة صارمة . وتفترض هذه الأهمية ان يخضع القطاع لرقابة البرلمان وان يكون قطاعا حكوميا مستقلا . لقد ادركنا في الاتحاد الاشتراكي هذه الأهمية ، فكان ان احدثت حكومة التناوب وزارة خاصة بالقطاع وكان من المؤمل ان يكون احداث المندوبية فرصة للحفاظ على الملك الغابوي وصيانتته وتخليف الغابات .

وعلى العكس من ذلك يتعرض الملك العمومي للنهب حيث يتم تملكه بطرق ملتوية وغير قانونية ويتم تحويل مساحات شاسعة من الغابات الى املاك خاصة وضيعات فلاحية او يتم اقامة مشاريع سكنية عليها.

وتستفحل هذه الظاهرة على الخصوص بالأقاليم الشمالية للمملكة وفي الاطلس المتوسط حيث حصل تملك وتحفيظ العديد من المساحات الغابوية في اسم الخواص في خرق سافر للقانون وبالموازاة مع ذلك لحق التدمير مساحات غابوية شاسعة ويتم نهب اشجار منها ما هو معرض للاندثار ومنها ما يمكن اعتباره تراثا وطنيا وعالميا كشجرة الارز وشجرة الاركان .

وحسب الاحصائيين فان ما لا يقل عن 30 الف هكتار تضيع سنويا من الملك الغابوي المغربي وهو ما يجعل الخسارة مضاعفة : هدر للثروة الطبيعية والرصيد البيئي وهدر للأموال العمومية التي ترصد لغرس الغابات والعناية بها .

وهكذا فان النهب الذي يتعرض له الملك الغابوي العمومي يتعارض مع المجهود العمومي لتخليف الغابات وما يتطلبه ذلك من انفاق عمومي كما يعتبر وجها من اوجه انظمة الربيع والامتيازات .

ان غض النظر عن الناهبين الكبار الذين يستحوذون على الملك الغابوي والذين ينهبون اشجار الغابة بالجملة والتركيز في حملات اعلامية على المخالفين من سكان المجالات المجاورة للغابات والرعاة مفارقة كبرى في السياسة العقابية بالمغرب .

لقد عرض بعض اخواني في الفريق الاشتراكي ملفات ضخمة وخطيرة على الحكومة لمباشرتها وستكون امتحانا لجرأتها في فتح ملفات الفساد .

كما سبق ان وجهت لكم السيد المندوب السامي بتاريخ 4 ابريل 2012 حول تزويدنا بلوائح تتضمن معلومات عن الاراضي الغابوية التي عرفت مقايضة لفائدة جهات مختلفة وتبين :

- *موقع العقار الغابوي موضوع المقايضة
- *مساحة العقار موضوع المقايضة
- *الجهة المستفيدة من العقار
- *الغرض الذي خصص له العقار
- *العقار الذي حصلت عليه المندوبية السامية مقابل المقايضة

*مساحة العقار الذي حصلت عليه المندوبية
*موقع العقار الذي حصلت عليه المندوبية السامية
*تاريخ المقايضة

لكن مع الأسف ، كان جواب السيد المندوب السامي مخيبا للأمال و يعكس حرص إدارته على أن تبقي هذه الأمور غامضة ، حيث اقتصر جواب السيد المندوب على أن هذه الأمور تنشر بالجريدة الرسمية وعلى النواب أن يطلعوا عليها بالجريدة الرسمية . فكيف يمكن للنائب أن يستجمع هذه المعلومات التي نشرت لعشرات السنوات ؟ وأتساءل أبعث هذه الممارسات سنمكّن النواب من ممارسة رقابتهم البرلمانية ؟ لكنها ممارسات تبين أن ما تدعيه الحكومة من محاربة الفساد مجرد شعارات جوفاء .

ونغتم مناسبة مناقشة ميزانية القطاع لنتوجه اليكم ببعض الاسئلة :

- 1- ما مدى قانونية عمليات التحفيظ في اسم الخواص الذي يكون الملك الغابوي موضوعا لها ؟
- 2- هل تتوفر الحكومة على احصائيات بالأمالك الغابوية التي تتعرض للتملك سنويا ؟
- 3- لماذا تقف الادارة سلبية امام عمليات النهب والاعتداء التي تتعرض لها الغابات المغربية ؟ وهل ثمة من امكانية لاسترجاع الملك الغابوي ؟
- 4- ما هي وثيرة تخليف الغابات بالمغرب ؟
- 5- ما هي الكلفة المتوسطة لتخليف شجرة واحدة بالمغرب ؟
- 6- كيف يعقل ان يتم رصد اعتمادات مالية عمومية هامة للتخليف ويتم اهمال هذه المشاريع ؟ - حالة صفقة للتخليف بغابة تامسنا وامتدادها حتى طريق زعير بالرباط نموذجاً لهذا التبذير -
- 7- لماذا لا يتم دعم مشاريع الخواص في التشجير والغرس ؟ ولماذا لا يتم دعم تشجير اراضي الجماعات السلالية ؟
- 8- هل صحيح ان المندوبية عمدت الى تحديد اراضي بناء على مرسوم حكومي لم يصدر بعد ؟
- 9- هل من سبيل لتغيير عقليات وممارسات بعض مسؤولي القطاع الذين يعمدون الى خلق منازعات مع قطاعات اخرى كذوي الحقوق من ابناء الجماعات السلالية ليعرقلوا استثمارات لا تؤثر على البيئة ولا تمس في شيء الملك الغابوي ؟

أما بخصوص المنتزه الوطني لسوس ماسة :

فالشعار الذي يصدق على وضعيته الحالية هو " لا بيئة و لا تنمية "

ويتجلى ذلك في معاناة السكان من الحصار المضروب عليهم في شتى مجالات انشطتهم وكذا عدم وفاء ادارة المنتزه بوعودها والتزاماتها بخلق المشاريع المدرة للدخل التي وعدت بها والتي كان من شأنها ان تقنع السكان بجدوى احداث المنتزه .

أما عن تحديد الملك الغابوي :

يؤسفني السيد المندوب السامي ان أخالفكم الرأي جملة وتفصيلا بخصوص احترام الشفافية والإعلان وإشهار عمليات تحديد الملك الغابوي بإقليم تيزنيت ، ذلكم السيد المندوب السامي ان جل عمليات التحديد بإقليم تيزنيت بمختلف مراحلها تمت خلسة وفي غياب اي اخبار او اشراك للسكان ، باستثناء عملية واحدة كان الفضل في اخبار السكان بها يرجع الى ممثل السلطة المحلية بقبيلة ادواسمال نظرا لعلاقته الحميمة بكبار قوم هذه القبيلة حيث بادر الى تنبيههم بعملية التحديد وفسح لهم المجال لتقديم التعرضات في الاجال المحددة والتي بلغت ما يناهز 350 تعرضا . وباستثناء هذه العملية فالعمليات الاخرى كانت تدليسية ، وأخرها تلك العمليات التي تزامنت مع انتخابات نونبر 2011 والتي همت مجموعة من الجماعات بدائرة تيزنيت وتدخلت جهات نافذة لتوقيف عملية التحديد ووضعها في الثلجة في انتظار الفرصة السانحة لإخراجها كما عبر عن ذلك مندوبكم في الاجتماع الاخير للمجلس الاقليمي . وهو ما اثار غضب السكان من جديد الدين اعتقدوا ان تلك العمليات قد الغيت بصفة نهائية والحال انها مجمدة الى حين . وتساءل السيد المندوب عن حقيقة هذا الواقع وعن مصير قرارات التحديد المعنية ؟

كما تجدر الاشارة الى ان عمليات التحديد هاته كانت وراء نشأة عدة تنسيقيات محلية بإقليم تيزنيت وكافة اقاليم سوس للتصدي لعمليات التحديد التي لا تراعي حقوق الملاكين والمستغلين الاصليين للأراضي المشمولة بعمليات التحديد.

وقد انتهى الى علمنا ان هذه التنسيقيات بصدد القيام باستشارات والإطلاع على الحالات على الصعيد الدولي التي واجه فيها السكان الاصليون الحكومات المركزية للتصدي لعمليات التحديد عبر مؤسسات دولية قصد الغاء عمليات تملك الدولة لأراضي قبلية وأملاك خاصة للسكان. قد تكون هذه مجرد شرارات يجب ان لا نهملها وان لا نقلل من اهميتها فالمثل يقول : "أغلب النار من استصغار الشرر"

وهذا المثل تقدره السيد المندوب السامي فحواه اكثر من غيركم ، انتم الذي تدعون الى اتخاذ الاحتياطات اللازمة من طرف مستعملي الغابة تفاديا لحدوث الحرائق .

فاشد ما نخشاه ان تكون عمليات التحديد المفروضة خارج العمليات التشاورية وخارج الشفافية اللازمة شرارة لاشتعال حرائق تأتي على الأخضر واليابس وقد نضطر معها إلى اللجوء إلى إطفائي خارجي للتحكم فيها .

وعليه نؤكد مرة اخرى مطالب سكان اقليم تيزنيت وكذا ملتصق المجلس الاقليمي المنعقد يوم 18 اكتوبر الاخير القاضي بضرورة الغاء عمليات التحديد الجارية وإعادة عمليات التحديد السابقة وفق مسطرة شفافة تضمن للسكان حقهم في الاعتراض عن ما يلحق بهم من اضرار .

كما نقترح ان يتم اعداد تصاميم نمو للدواوير المحادية للغابات او الموجودة داخل الغابة. تحدد هذه التصاميم المساحات والعقارات الكافية واللازمة للسكان لمزاولة انشطتهم المختلفة ولتلبية حاجياتهم في السكن وغيره وان توضع هذه التصاميم وفق مقاربة تشاركية. كما يجب ان تكون موضوع تحيين كل عشر سنوات لأجل ادماج المتغيرات والمستجدات والتكيف مع حاجيات المواطنين ضمانا لتنمية مندمجة يكون محورها اولا وأخيرا الانسان .

بخصوص موضوع الخنزير البري:

هذا المشكل مازال يورق الساكنة خاصة بإقليم تيزنيت الذي يعتبر الاقليم الاول على الصعيد الوطني من حيث اعداد هذا الوحيش .

لقد تلقينا بمناسبات عديدة سواءا اثناء مناقشة القانون المالي لسنة 2012 او اثناء اللقاء الدولي المنظم حول الخنزير بتيزنيت او من خلال جوابكم عن سؤالي الكتابي ،والذي لم يوقعه السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان ، اقدم لنا ان المندوبية ستنتظم عمليات احاشة مكثفة بإقليم تيزنيت ، لكن السيد المندوب هذه الاحاشات لا يستفيد منها القناصون المحليون بشكل كافي . حيث تحولت عمليات الاحاشة بإقليم تيزنيت الى امتيازات توزعها ادارتك المركزية وكأنها جعلت من اقليم تيزنيت مجالا للترفيه للمحوظين بالرباط وغيرها من المدن وهو مع الاسف ما قلص من فعالية عمليات الاحاشة .

وعليه نطالب مرة اخرى بان يرخص بشكل مفتوح وبدون اي قيد للصيادين المحليين بالقيام بعمليات الاحاشة وان يكون التتبع محليا . كما نؤكد مرة اخرى مقترحنا بضرورة سن تامين عن الضرر يمكن الفلاحين من التعويض اللازم مما يلحقه الخنزير البري بالمزروعات من اضرار ، وكذلك بالنسبة لمستعملي الطريق حيث تكون قطعان الخنزير البري وراء وقوع حوادث سير يذهب ضحيتها اصحاب السيارات والشاحنات بمختلف نقط الاقليم .

بخصوص الجراد ومحاربهه فوق غابة الاركان :

يجب ان تتخذ المندوبية ووزارة الفلاحة كافة الاحتياطات بعدم استعمال الرش بالمبيدات لمحاربة الجراد فوق غابات الاركان لما يسببه ذلك من اضرار على الوسط البيئي لهذه الغابات . وكذا منتوج هذه الغابات من زيت الاركان . هذا المنتوج من الزيوت الذي يعرف كسادا خاصة في الاسواق الاوربية بعد عمليات محاربة الجراد بالمغرب بدعوى انها قد تتسرب اليها عناصر مبيدات الحشرات . وعليه فيتعين ان تكون المندوبية السامية للمياه والغابات حاضرة في وضع مخططات محاربة اثار الجراد لتكون عمليات المعالجة بعيدة عن الغابات بل يجب ان تكون المناطق الغابوية من المناطق التي يتعين وضعها في الحسبان كمناطق حساسة .

اما بخصوص عرض السيد المندوب السامي :

الذي تضمن عددا من العناصر الايجابية والتي تبين المجهودات التي يبذلها اطر الوزارة مركزيا ومحليا . لكنه عرض يعترف بقصور الادارة الوصية على القطاع في التغلب على المشاكل المطروحة .

+ بتدهور القطاع الغابوي من خلال :

- استفحال الرعي الجائر
- استفحال قطع الخشب بالغابة بما يتجاوز 3 مرات قدرة الغابة على الاستخلاف الذاتي
- عدم القدرة على محاصرة زحف الرمال والمتمثل في اتساع المناطق المهتدة بالتصحر
- عدم القدرة على ضمان امن وسلامة اعوان الغابة.

ومن هنا يتبين ان الميزانية والوسائل المادية والبشرية الموضوعة رهن اشارة هذا القطاع ، على حيويته ، ميزانية هزيلة . ومن تم نطالب بضرورة الرفع ومضاعفة الميزانية المخصصة للقطاع حتى لا تلجا المندوبية الى بيع الاراضي الغابوية للاستجابة لتمويل عملياتها.